



联合国
粮食及
农业组织

Food and Agriculture
Organization of the
United Nations

Organisation des Nations
Unies pour l'alimentation
et l'agriculture

Продовольственная и
сельскохозяйственная организация
Объединенных Наций

Organización de las
Naciones Unidas para la
Alimentación y la Agricultura

منظمة
الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة



المجلس

الدورة الثامنة والستون بعد المائة

29 نوفمبر/تشرين الثاني – 3 ديسمبر/كانون الأول 2021

تقرير الدورة الثانية والثلاثين بعد المائة للجنة البرنامج
(روما، 8-12 نوفمبر/تشرين الثاني 2021)

الموجز

بحثت لجنة البرنامج في عدد من المسائل المتعلقة بتخطيط البرامج وتقييمها، خاصة في ما يتعلق بالمسائل التالية:

- (أ) التعديلات في برنامج العمل والميزانية للفترة 2022-2023؛
 - (ب) ومبادرة العمل يداً بيد؛
 - (ت) واستراتيجية منظمة الأغذية والزراعة بشأن إشراك القطاع الخاص – معلومات محدثة وحالة التنفيذ؛
 - (ث) وخطة العمل للشباب في الريف؛
 - (ج) وخطة العمل للمساواة بين الجنسين؛
 - (ح) واقتراح تحسين حوكمة الأنشطة الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة؛
 - (خ) ومعلومات محدثة عن بلورة الاستراتيجية الجديدة لمنظمة الأغذية والزراعة بشأن تغير المناخ؛
 - (د) والخطوط العريضة وخارطة الطريق بشأن "استراتيجية منظمة الأغذية والزراعة للعلوم والابتكار"؛
 - (ذ) وتقييم دور منظمة الأغذية والزراعة وعملها بشأن الترابط القائم بين العمل الإنساني والتنمية والسلام وردّ الإدارة؛
 - (ر) وتقييم آني لبرنامج منظمة الأغذية والزراعة للاستجابة للجائحة كوفيد-19 والتعافي منها- المرحلة 1 وملاحظات الإدارة؛
 - (ز) وخطة العمل المتجددة الإرشادية لعمليات التقييم للفترة 2022-2025.
- وتعرض اللجنة ما توصلت إليه من نتائج وتوصيات بشأن هذه المسائل إلى عناية المجلس.

الإجراء المقترح اتخاذه من جانب المجلس

يرجى من المجلس إقرار النتائج التي توصلت إليها لجنة البرنامج، وما صدر عنها من توصيات بخصوص المسائل الواقعة ضمن نطاق ولايتها.

يمكن توجيه أي استفسارات بشأن مضمون هذه الوثيقة إلى:

Jiani Tian السيدة

أمينة لجنة البرنامج

الهاتف: +39 06570 53007

البريد الإلكتروني: Jiani.Tian@fao.org

المقدمة

- 1- عرضت لجنة البرنامج على المجلس التقرير التالي عن دورتها الثانية والثلاثين بعد المائة.
- 2- وقد حضر الدورة، بالإضافة إلى رئيسة اللجنة سعادة السيدة Yael Rubinstein (إسرائيل)، ممثلو الأعضاء التالية أسماؤهم:

السيدة Delphine Babin-Pelliard (فرنسا)	السيد Carlos Bernardo Cherniak (الأرجنتين)
السيد Maarten de Groot (كندا)	السيدة Fernando José Marroni de Abreu (البرازيل)
السيدة Traoré Halimatou Kone (مالي)	السيد Kayoya Masuhwa (زامبيا)
السيدة Morten von Hanno Aasland (النرويج)	السيدة سعديّة المبارك أحمد الدعاك (السودان)
السيد Donald G. Syme (نيوزيلندا)	السيد Ni Hongxing (الصين)
السيد Bommakanti Rajender (الهند)	السيد زيد العاني (العراق)

- 3- وقد انعقدت الدورة بشكل مختلط، إذ حضر الممثلون المعينون لبعض الأعضاء شخصيًا إلى المقر الرئيسي للمنظمة (الأرجنتين، وزامبيا، وفرنسا، وكندا، ومالي، والنرويج، ونيوزيلندا، والهند) فيما شارك البعض الآخر بشكل افتراضي (البرازيل، والسودان، والصين، والعراق) وذلك بصفة استثنائية بسبب جائحة كوفيد-19 في إيطاليا والعالم.
- 4- وأكدت لجنة البرنامج، بالنظر إلى هذا الأسلوب الاستثنائي، أنّ مشاركة الممثلين المعينين بالوسائل الافتراضية يُعتبر بمثابة حضور الدورة التي انعقدت في مقر المنظمة عملاً بأحكام الفقرة 5 من المادة الثانية من اللائحة الداخلية للجنة البرنامج. وأبلغت الرئيسة الأعضاء بأنه سيتم تعليق الجلسة في حال عدم تأمين النصاب القانوني لأسباب تقنية تُعيق الاتصال بالشبكة.

أولاً - اعتماد جدول الأعمال المؤقت والجدول الزمني المؤقت

- 5- أخذت اللجنة علمًا بأنه سيتم النظر في البنود 3 و5 و13 من خلال إجراءات المراسلات الخطية، وطلبت الحصول على معلومات عن مبادرة "بلد واحد - منتج واحد ذو أولوية" لإدراجها ضمن البند 17 - أية مسائل أخرى. وقد اعتمدت جدول الأعمال والجدول الزمني للدورة بعد إجراء التعديلات اللازمة.

ثانياً - التعديلات في برنامج العمل والميزانية للفترة 2022-2023

- 6- إنّ اللجنة:
- (أ) رحّبت وأخذت علمًا بالعدد المراجع لمجالات الأولوية البراجمية ومخصصات الميزانية بين الفضائل الأربع بما يضمن توازنًا أفضل بين الركائز الثلاث للتنمية المستدامة (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية)؛

- (ب) ورحبت بكون إطار النتائج المحدث (المجدول 1 والملحق 1) يفصل على نحو أفضل الروابط القائمة بين أهداف التنمية المستدامة والفضائل الأربع من خلال إضافة مقاصد ومؤشرات خاصة لكل من تلك الأهداف؛
- (ج) وأثنت على استراتيجيتي المنظمة الجديديتين بشأن تغير المناخ والعلوم والابتكار كونهما تتماشيان تمامًا مع خطة عام 2030 ويجري تنفيذها بالكامل ضمن الإطار الاستراتيجي للفترة 2022-2031 ككل؛
- (د) وأكدت مجددًا على أهمية الترتيبات الخاصة بتوطيد الشراكات تحقيقًا لمجالات الأولوية البرمجية؛
- (هـ) ورحبت بإدراج إحالات إلى الأسواق الشفافة وشددت على دور التجارة في ضمان الأمن الغذائي والتصدي لسوء التغذية بجميع أشكاله؛
- (و) وأقرت بأنه يتعين تشجيع عملية تحويل النظم الزراعية والغذائية لتحقيق نظم زراعية وغذائية مستدامة بصورة متسقة، حسب المقتضى، وطبقًا للسياسات والقدرات الوطنية وبالاعتماد عليها؛
- (ز) وأيدت النهج المقترح لتخطيط النتائج ورصدها ورفع التقارير عنها ورحبت بتضمين بيانات الأساس الكميّة والنوعية ومؤشرات النتائج ضمن مجالات الأولوية البرمجية ومساهمتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛
- (ح) وأشارت إلى وجود العديد من النهج للإنتاج الزراعي المستدام وإلى عدم وجود نهج مناسب لجميع الحالات وإلى أنه يتعين تجنب استخدام لغة ملزمة لا تحظى بتوافق الأعضاء حول ارتباطاتها المباشرة بالإنتاج الزراعي المستدام، نظرًا إلى الاختلاف في وجهات النظر المعبر عنها بشأن التسميات الجغرافية¹ والزراعة الذكية مناخيًا، ضمن جملة مفاهيم أخرى، وأنه ينبغي إبراز ذلك ضمن إطار النتائج؛
- (ط) وأوصت المجلس بالطلب إلى المنظمة استبدال الإحالات إلى "الأخضر" في المجال 1 من الإنتاج الأفضل بعبارة "مستدام" حرصًا على الاتساق مع العنوان الجديد لمجال الأولوية البرمجية؛
- (ي) وأوصت المجلس بالطلب باستبدال مفهوم "النظم الغذائية الزرقاء" ضمن المجال 2 من الإنتاج الأفضل بعبارة "النظم الغذائية المائية"؛
- (ك) وأيدت إطار النتائج الخاص بمجالات الأولوية البرمجية ضمن الفضائل الأربع على النحو المبين في الملحق 1 والذي يفصل محور التركيز الفني للمنظمة ويتيح للمنظمة إمكانية اتخاذ موقف استراتيجي في الحوار بشأن النظم الزراعية والغذائية وتطلعت إلى استعراض التقدم المحرز في تنفيذ إطار النتائج المحدث خلال الفترة 2022-2023 ضمن إطار تقارير المنظمة في منتصف المدة ونهاية فترة السنتين؛
- (ل) ورحبت بالمعلومات الواردة ضمن الملحق 4 بشأن الاعتبارات الخاصة بنفيذ التوصيات المقبولة لتقييم إطار النتائج الاستراتيجية للمنظمة.²

¹ المادة 22، القسم 3، الجزء 2 من الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة.

² الوثيقة PC 127/2 Sup.1.

ثالثاً - مبادرة العمل يبدأ بيد

-7 إن اللجنة:

- (أ) رحبت بزيادة عدد البلدان المشاركة في المبادرة ليلبلغ 45 بلداً، وأخذت علماً بمختلف السبل التي تستخدمها البلدان المشاركة في المبادرة لتعزيز عملية اتخاذ القرارات القائمة على العلم والأدلة، ولجعل تخطيط الاستثمارات عملية تتسم بمزيد من الشفافية والشمولية من خلال إجراء مشاورات واسعة النطاق مع أصحاب المصلحة، ولتوسيع نطاق البرامج القائمة وتعزيزها وتسريع وتيرة تنفيذها أو وضع برامج جديدة طموحة؛
- (ب) وسلّطت الضوء على طبيعة البرامج التي تدعمها المبادرة التي تعود ملكيتها إلى البلدان وتأخذ هي بزمامها، ورحبت بالخطوات المتخذة لترسيخ الملكية الوطنية في كل بُعد من أبعاد المبادرة، بما في ذلك من خلال الإدارة الوطنية أو المشتركة لجميع الأنشطة المضطلع بها دعماً للبرامج التي تأخذ البلدان بزمامها؛
- (ج) وأخذت علماً بالتحديات الاستثنائية التي واجهتها البلدان التي تدعمها مبادرة العمل يبدأ بيد في ظل جائحة كوفيد-19 خلال الأشهر الثمانية عشر الماضية، وأعربت عن تقديرها لمرونة البرامج التي تدعمها المبادرة وسرعة استجابتها لمواصلة العمل الجاري في ظل ظروف الأزمات الصعبة للغاية؛
- (د) وأقرت بأنه يجوز لجميع الأعضاء في المنظمة المشاركة في مبادرة العمل يبدأ بيد، بالصيغة التي يختارونها، ليس بوصفهم مستفيدين بصورة مباشرة أو غير مباشرة فحسب، بل أيضاً بوصفهم شركاء في التنمية وفي الموارد من خلال قنوات متعددة، بما يشمل المساعدة المباشرة، والتعاون في ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وتوفير الدعم الفني العيني، ودعم المبادلات بين القطاعين العام والخاص، وتقديم الدعم للآليات مثل الآلية المرنة المتعددة الجهات المانحة التي تتيح المرونة اللازمة للاستجابة بسرعة للاحتياجات الناشئة واستحداث أدوات جديدة والتدريب بالاشتراك مع بعض من البلدان الأقل نمواً؛
- (هـ) وأخذت علماً باتساق التزام مبادرة العمل يبدأ بيد بتعزيز عملية اتخاذ القرارات القائمة على العلم والأدلة والمتسمة بالشفافية والشمولية، مع أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030 واتفاق باريس؛
- (و) وأخذت علماً بالتقدم الأولي المحرز على صعيد تنفيذ لوحة تحكّم لرصد تنفيذ البرامج بما يمكن الأعضاء والشركاء من تتبع التقدم قياساً بالأهداف المحددة، وتبادل المعلومات، والتواصل، وتنسيق الإجراءات المتخذة استجابة لمختلف الأحداث والفرص، وفي نهاية المطاف قياس الأثر بالمقارنة مع مؤشرات أهداف التنمية المستدامة ذات الأولوية وتتبعه، وتطلّعت إلى تلقي مزيد من المعلومات عن وظائف هذه اللوحة واستخدامها؛
- (ز) ورحبت بإدراج مبادرة العمل يبدأ بيد على قائمة مجالات الأولوية البرمجية في الإطار الاستراتيجي للفترة 2022-2031، الذي يضع للمبادرة نفس متطلبات الرقابة والإبلاغ تماماً كتلك المحددة لسائر مجالات الأولوية البرمجية، وهو ما سيشجع تقديم دعم يتسم بمزيد من الفعالية والكفاءة للأعضاء وإعداد البرامج بقدر أكبر من الديناميكية والنهوض بها على المستوى القطري بالتعاون مع سائر الشركاء المعنيين في البلاد؛

(ح) وشجعت المنظمة على مواصلة العمل على تطوير مبادرة العمل يدًا بيد باعتبارها مبادرة شفافة وخاضعة للمساءلة تدعم تحويل النظم الزراعية والغذائية والتنمية الريفية.³

رابعاً - استراتيجية منظمة الأغذية والزراعة لإشراك القطاع الخاص - معلومات محدّثة وحالة التنفيذ

-8 إنّ اللجنة:

- (أ) لاحظت مع التقدير التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية لإشراك القطاع الخاص منذ أن أقرها المجلس في دورته الخامسة والستين بعد المائة، والمعلومات المحدّثة التي تم تقديمها إلى الدورة الثلاثين بعد المائة للجنة البرنامج بما يشمل إطلاق بوابة "CONNECT"، ومجموعة العمل الحكومية الدولية المعنية بالقطاع الخاص فضلاً عن برنامج لتنمية قدرات موظفي المنظمة في مجال إشراك القطاع الخاص؛
- (ب) وأنتت على الجهود المتواصلة الرامية إلى إقامة حافظة من الشراكات الفاعلة والاستراتيجية والتحويلية، وشجعت على مواصلة هذه الجهود، مع التركيز على المستوى القطري الذي ينبغي أن يتسم بالتوازن من حيث التغطية الجغرافية والمجال المواضيعي لعملية الإشراك وأنواع الهيئات؛
- (ج) ورحبت بآليات وإجراءات العناية الواجبة المحدّثة بموجب الإطار الجديد لتقييم المخاطر والإدارة لإشراك الجهات الفاعلة الأخرى من غير الدول الذي وُضع تماشياً مع المبادئ الواردة في الاستراتيجية والاتفاق العالمي للأمم المتحدة، وشدّدت على أهمية اتباع نهج قائم على العلوم والأدلة؛
- (د) وذكّرت بأهمية تعزيز مساهمات الاستراتيجية في الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة الذي يقرّ بالتجارة الدولية باعتبارها محرّكاً للنمو الاقتصادي الشامل والحد من الفقر، لا سيما في البلدان النامية، كما ذكّرت بضرورة الحفاظ على التوازن بين أهداف التنمية المستدامة؛
- (هـ) وذكّرت بأهمية تنفيذ استراتيجية إشراك القطاع الخاص امتثالاً لسياسات المنظمة الخاصة بحماية البيانات وحقوق الملكية الفكرية الجاري إعدادها، بما يتماشى مع المعايير والبروتوكولات المتفق عليها دولياً؛
- (و) وأوصت المجلس باختصاصات المجموعة الاستشارية غير الرسمية للقطاع الخاص، مشيرةً إلى ضرورة توخي قدر أكبر من الدقة في بلورة بنيتها وتشكيلها؛
- (ز) وأشارت مع التقدير إلى التقارير المنتظمة والإحاطات والمشاورات غير الرسمية والرسمية مع الأعضاء والأجهزة الرئاسية المعنية بشأن التقدم المحرز في إشراك القطاع الخاص، وشجعت على متابعة هذه العملية الشفافة والشاملة وعلى إبقاء الأعضاء على علم بانتظام بالتغييرات والتطورات، ولا سيما من خلال الأجهزة الرئاسية؛
- (ح) وطلبت إسناد الأولوية إلى القطاعات المواضيعية التي تعاني من نقص في التمويل، ما يساهم في اختلال توازن العمل البرامجي؛

³ يجدر التذكير بأنّه لا بد من تشجيع عملية التحويل هذه على نحو متّسق حسب الاقتضاء، ووفقاً للسياقات والقدرات الوطنية، وبالاستناد إليها.

(ط) وتطلّعت إلى الحصول على أول تقرير سنوي عن التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية والإنجازات التي تحققت خلال دورتها المقبلة.

خامسًا - خطة العمل الخاصة بالشباب في الريف

9- إنّ اللجنة:

- (أ) أعربت عن تقديرها لدمج التنقيحات المقترحة خلال دورتها الثلاثين بعد المائة؛
- (ب) ورحّبت بتضمين المنظمة لخطة العمل الخاصة بالشباب في الريف في خطتها المتوسطة الأجل للفترة 2022-2025 ومواءمتها مع الإطار الاستراتيجي للفترة 2022-2031.

سادسًا - خطة العمل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين

10- إنّ اللجنة:

- (أ) رحّبت بخطة العمل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين باعتبارها صكًا هامًا لإعمال هذه الخطة ورصد التقدم المحرز فيها نحو تحقيق أهداف السياسة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين على النحو الملائم؛
- (ب) ونوّهت بوضع خطة العمل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين بالتآزر مع الإطار الاستراتيجي للفترة 2022-2031 والخطة المتوسطة الأجل للفترة 2022-2025 وقياس الإنجازات في مجال المساواة بين الجنسين في الأجلين القصير والمتوسط من خلال مؤشرات أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة؛
- (ج) وسلّطت الضوء على إبراز أهداف السياسة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين للفترة 2020-2030 في سياق الإطار الاستراتيجي للفترة 2022-2031؛
- (د) وشدّدت على أهمية تعزيز عمل المنظمة في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وأوصت بضرورة توطيد التعاون والتنسيق مع منظومة الأمم المتحدة على المستوى القطري، بما يتماشى مع عملية إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية؛
- (هـ) وشدّدت على أهمية تيسير المناقشات المفتوحة بما يفضي إلى فهم أفضل لاحتياجات النساء والشغرات بين الجنسين والتحديات التي تحول دون تمتعهنّ بحقوقهنّ؛
- (و) وأقرت بأنّ المساواة بين الجنسين تؤدي دورًا حاسمًا في الخطة المتوسطة الأجل للمنظمة للفترة 2022-2025 وإطارها الاستراتيجي من خلال تحديد مجال قائم بحد ذاته من مجالات الأولوية البراجمية وباعتبارها موضوعًا مشتركًا بما يساهم في تحقيق أهداف محددة من أهداف التنمية المستدامة ومقاصد بحد ذاتها، وتطلّعت إلى تلقي التقرير المحلي بهذا الصدد من خلال تقارير تنفيذ البرامج؛
- (ز) وأكدت مجددًا الحاجة إلى استخدام لغة متفق عليها بين مختلف الأطراف.

سابعاً - اقتراح لتحسين حوكمة الأنشطة الإحصائية للمنظمة

11- إن اللجنة:

- (أ) أخذت علماً باقتراح تحسين حوكمة الأنشطة الإحصائية للمنظمة الذي يهدف إلى تحسين إدارة البيانات من أجل صياغة الإحصاءات دعماً لعمل المنظمة، وشجعت المنظمة على مواصلة العمل على بلورة الوثيقة؛
- (ب) وذكرت بأهمية اتساق اقتراح تحسين حوكمة الأنشطة الإحصائية للمنظمة مع سياسات المنظمة بشأن حماية البيانات وحقوق الملكية الفكرية التي لا تزال قيد الصياغة، تماشياً مع المعايير والبروتوكولات المتفق عليها دولياً؛
- (ج) وأثنت على النهج الشامل لهذا الاقتراح الذي يقضي بتناول التوصيات الرئيسية لتقييم العمل الإحصائي للمنظمة، ولا سيما الخطة الرامية إلى تعزيز القدرات الإحصائية للمكاتب الميدانية، وجهود تحسين تخصيص الموارد وتكثيف حشد الموارد؛
- (د) وأعادت التأكيد على أهمية العمل الإحصائي للمنظمة ودوره الحاسم والبيانات اللازمة لبلورته، بالتماشي مع توصيات استراتيجية الأمم المتحدة للبيانات وغيرها من معايير الأمم المتحدة ذات الصلة؛ وأثنت على التدابير التي اقترحتها الإدارة لمواصلة تعزيز جودة مخرجاتها، بما في ذلك تحديث البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات بموجب إجراءات تقديم العطاءات؛
- (هـ) وأوصت بمواصلة عقد جلسات إحاطة ومشاورات غير رسمية مع الأعضاء من خلال الأجهزة الرئاسية بشأن البيانات اللازمة لصياغة الإحصاءات والعمل الإحصائي للمنظمة، ونوّهت بالتزام الإدارة بتحسين الوسائل المستخدمة لإبلاغ الأعضاء بأحدث المعلومات الإحصائية وبالوثيقة الجاري العمل حالياً على صياغتها؛
- (و) وتطلعت إلى تلقي آخر المستجدات بشأن التقييم المفصل للموارد المخصصة للعمل الإحصائي للمنظمة؛
- (ز) ودعت الأعضاء إلى انتهاز الفرصة المتاحة لتقديم مساهمات خطية في الوقت المناسب بشأن اقتراح تحسين حوكمة الأنشطة الإحصائية للمنظمة؛
- (ح) ونوّهت بجلسات الإحاطة لرئيس لجنة الشؤون الدستورية والقانونية بشأن حصيلة المسألة المتعلقة بسياسات المنظمة بشأن حماية البيانات وحقوق الملكية الفكرية خلال الدورة الثالثة عشرة بعد المائة للجنة الشؤون الدستورية والقانونية، وأخذت علماً بالتوصيات الصادرة في هذا الصدد.⁴

ثامناً - معلومات محدّثة عن وضع استراتيجية منظمة الأغذية والزراعة الجديدة الخاصة بتغيّر المناخ

-12 إنّ اللجنة:

- (أ) رحّبت بالمعلومات المحدّثة عن وضع استراتيجية منظمة الأغذية والزراعة الجديدة الخاصة بتغيّر المناخ وخارطة الطريق ذات الصلة، والمعلومات المحدّثة الحسنة التوقيت عن الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ونوّهت بمشاركة المنظمة وقيادتها خلال هذا المؤتمر؛
- (ب) وشدّدت على ضرورة مواءمة الاستراتيجية الجديدة مع الإطار الاستراتيجي للمنظمة للفترة 2022-2031 ومجالات الأولوية البرمجية التابعة له، فضلاً عن سائر استراتيجيات المنظمة ومبادراتها؛
- (ج) وأكدت أهمية مراعاة مختلف السياقات والخصائص والأولويات والقدرات في مختلف الأقاليم والبلدان وعلى المستوى المحلي عند بلورة الاستراتيجية الجديدة؛
- (د) وسلّطت الضوء على ضرورة التركيز على المزايا النسبية التي تتمتع بها المنظمة، وتفادي الازدواجية مع المنظمات الدولية الأخرى في ما يتعلق بأهمية النظم الزراعية والغذائية، بموازاة التصديّ للتحديات المناخية والاستجابة لها بما يتماشى مع ولاية المنظمة؛
- (هـ) وطلبت استخدام اللغة المتفق عليها من جانب مختلف الأطراف؛
- (و) وأبرزت أهمية تحديد المزيد من آليات التمويل لمواجهة تغير المناخ في سياق النظم الزراعية والغذائية لدعم البلدان النامية؛
- (ز) وسلّطت الضوء على اهتمام أعضاء المنظمة بهذه المسألة ومشاركتهم، وأوصت بأن يقدم الأعضاء المزيد من المساهمات الختية للإسهام في بلورة الخطوط العريضة للاستراتيجية، وذلك مثلاً بحلول 15 نوفمبر/ تشرين الثاني 2021، لكي ينظر فيها المجلس في دورته الثامنة والستين بعد المائة؛
- (ح) وأعربت عن تقديرها للعملية التشاورية الشاملة والشفافة المعتمدة لإعداد هذه الاستراتيجية، وتطلّعت إلى استمرار المشاركة في هذه العملية وإلى استعراض الاستراتيجية الجديدة في دورتها الثالثة والثلاثين بعد المائة.

تاسعاً - الخطوط العريضة وخارطة الطريق بشأن "استراتيجية منظمة الأغذية والزراعة للعلوم والابتكار"

-13 إنّ اللجنة:

- (أ) رحّبت بالمبادرة الرامية إلى وضع أول استراتيجية للعلوم والابتكار على الإطلاق في المنظمة والتي يتمثل هدفها الإجمالي في تعزيز قدرات المنظمة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة والإطار الاستراتيجي للفترة 2022-2031 من خلال العلوم والابتكار؛

- (ب) وأشارت مع التقدير إلى الخطوط العريضة المقترحة للاستراتيجية ونطاقها الواسع الذي يستجيب لتعقيدات النظم الزراعية والغذائية بما يشمل مختلف التخصصات العلمية وجميع أنواع الابتكارات، بما في ذلك تلك المنبثقة عن معارف السكان الأصليين والمعارف المحلية؛
- (ج) واستدكرت أهمية نشر الممارسات والابتكارات المستندة إلى العلم والأدلة في أوساط صغار المنتجين، لا سيما في البلدان النامية، وذلك بطلب من الأعضاء، إضافة إلى إتاحة معلومات مستندة إلى البيانات من أجل صنع القرارات المستندة إلى السياسات، بموازاة ضمان حماية البيانات وحقوق الملكية الفكرية؛
- (د) وأقرت بدور البحوث داخل التخصصات وخارجها لمواجهة التحديات النظامية بصورة شاملة؛
- (هـ) واتفقت مع إدراج صغار المنتجين والمزارعين الأسريين ضمن هذه الاستراتيجية؛
- (و) وسلّطت الضوء على ضرورة أن تكون العلوم والابتكار قابلة للتكيف وفق السياقات الإنمائية الوطنية والإقليمية؛
- (ز) وشجّعت المنظمة على المضي قدماً في العملية التشاورية الشاملة والشفافة مع الأعضاء وأصحاب المصلحة المعنيين من أجل بلورة هذه الاستراتيجية؛
- (ح) وشددت على أهمية استخدام لغة ومفاهيم متفق عليها من جانب مختلف الأطراف لا سيما تلك التي تتفق عليها الأجهزة الرئاسية للمنظمة؛
- (ط) وأوصت بإقرار الخطوط العريضة وخارطة الطريق بشأن الاستراتيجية من جانب المجلس في دورته الثامنة والستين بعد المائة وتطلعت إلى استعراض الاستراتيجية في دورتها الثالثة والثلاثين بعد المائة.

عاشراً - تقييم دور منظمة الأغذية والزراعة وعملها بشأن الترابط القائم بين العمل الإنساني والتنمية والسلام وردّ الإدارة

14- أعربت اللجنة عن تقديرها للتقييم الشامل والحسن التوقيت ولقبول الإدارة بتوصيات التقييم بما يشمل الإجراءات والالتزامات المقترحة في ردّ الإدارة، وقامت اللجنة على وجه الخصوص بما يلي:

- (أ) رحّبت بالتقييم، الذي يشكّل مساهمة مهمة في جهود المنظمة لوضع إطار استراتيجي فعال ومبتكر للفترة 2022-2031 يركّز على أهداف التنمية المستدامة وعدم ترك أي أحد خلف الركب من خلال الفضائل الأربع؛
- (ب) وسلّمت بأنّ التقييم قد أُجري خلال فترة صعبة للغاية أدّت خلالها القيود المفروضة بسبب جائحة كوفيد-19 إلى تقييد التفاعل بين موظفي المنظمة بحضورهم الفعلي، ولا سيما العاملين في المكاتب الميدانية؛
- (ج) وأشارت إلى أن مقارنة الترابط بين العمل الإنساني والتنمية التي تسهم في نهج السلام ليست مجالاً جديداً من مجالات العمل أو نوعاً معيّناً من البرامج، بل هي ذهنية وسبيل منهجي للتفكير وطريقة جديدة للعمل، تتميزّ بسمات رئيسية ترتبط بالتضامن وتعدد الشركاء والمرونة والأطر القائمة على الحقوق، والنهج التي تركز على الأشخاص لتحقيق نتائج شاملة وداعمة للسلام الدائم، ووضع برامج شاملة وتكيفية تركز على تحليل السياق والأدلة؛

- (د) وأشارت إلى أنّ اعتماد مقارنة الترابط بين العمل الإنساني والتنمية ومساهمتها في نهج السلام ضمن نطاق ولاية المنظمة، يقتضي بذل جهود كبيرة على مستوى المنظمة، وأقرت بأنه من الضروري تهيئة بيئة تنظيمية مواتية لتشجيع اعتماد هذا النهج؛
- (هـ) ورحبت بمشاركة المنظمة في تعزيز وتحفيز الأطر القائمة على الحقوق والنهج التي تركز على العنصر البشري لتحقيق نتائج شاملة وداعمة للسلام الدائم ضمن عملها البرامجي في مجال العمل الإنساني والتنمية، مع الحرص في الوقت نفسه على استرشاد نقاط الدخول الفنية لتدخلاتها على نحو كافٍ بالتحليل المراعي للنزاعات ونهج "عدم إلحاق الضرر"، وإدانة الأهداف المتصلة بالسلام، حسب الاقتضاء؛
- (و) وأعربت عن تقديرها لالتزام المنظمة باتخاذ خطوات عاجلة لتحسين وزيادة وتيرة التحليلات الدورية للسياسات/ والنزاعات وتحاليل المخاطر، وجودتها، عند بلورة المشاريع والبرامج؛
- (ز) وشددت على أهمية تعزيز الشراكات على المستويات العالمية والإقليمية والقطرية، ضمن إطار ولاية المنظمة، من أجل الانخراط مع الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني والتنمية والسلام، بما في ذلك مع القطاع الخاص والأوساط الأكاديمية ضمن جهات أخرى، تماشياً مع نموذج الأعمال المتجدد الذي هو في صميم الإطار الاستراتيجي.

حادي عشر - تقييم آني لبرنامج منظمة الأغذية والزراعة للاستجابة لجائحة كوفيد-19 والتعافي منها- المرحلة 1 وملاحظات الإدارة

-15 إن اللجنة:

- (أ) رحّبت بالمرحلة الأولى من التقييم الآني وبما أحرز من تقدم؛
- (ب) وشددت على التعقيدات التي تشوب التقييم وأيدت الهدف المتمثل في تحديد الممارسات الجيدة والدروس المستفادة من تنفيذ البرامج والخاصة بالاستجابة الإنسانية والإنمائية وتوفير المنتجات المعرفية وخدمات البيانات دعماً لجهود التعافي؛
- (ج) ورحّبت بملاحظات الإدارة وأيدت الإجراءات المتخذة لتعميم الممارسات الجيدة والبحث في الدروس المستفادة التي أشار إليها التقرير؛
- (د) ونوّهت بدور المنظمة ومساهماتها من خلال توفير المنتجات المعرفية والخدمات الفنية إضافة إلى استجابتها الإنسانية إزاء الفئات السكانية الضعيفة التي تأثرت بفعل الجائحة؛
- (هـ) ونوّهت كذلك بجهوية المنظمة لدى تحديد الأهداف الاستراتيجية وتطبيق الدروس المستفادة من الاستجابات لحالات أزمات وجوائح سابقة وإرساء إجراءات كفيلة بمعالجة القضايا المستجدة؛
- (و) وأكدت أهمية الاستفادة من الخبرات الداخلية والشبكات والشراكات بغرض تعزيز جهود المنظمة في مجال الدعوة؛ وأقرت بأهمية اتخاذ تدابير لتوطيد التعاون على مستوى المنظمة ككل؛

- (ز) وشدّدت على أهمية التعاون بين الوكالات التي توجد مقرها في روما ومع كل من منظمة الصحة العالمية والمنظمة العالمية لصحة الحيوان، ومع منظمات أخرى، بغية تكثيف عملها في سياق ولايات واختصاصات كل منها؛
- (ح) واتفقت مع ما توصل إليه التقرير من نتائج تلقي الضوء على مواطن القوة لدى المنظمة من حيث إنتاج سلع عامة عالمية وبيانات وعملها التحليلي وتطوير عملية تصميم البرامج والتخطيط الاستراتيجي الواضح والاستجابة الإنسانية وارتباطها الوثيق بالأثر الميداني في الأجلين المتوسط والطويل؛
- (ط) وتطلّعت إلى تلقي نتائج المرحلة الثانية من التقييم في دورتها الثالثة والثلاثين بعد المائة.

ثاني عشر - خطة العمل المتجددة الإرشادية لعمليات التقييم للفترة 2022-2025

-16 إنّ اللجنة:

- (أ) أعربت عن تقديرها لمواءمة خطة العمل مع نتائج الدورة الثانية والأربعين لمؤتمر المنظمة ودمج الاقتراحات التي قدّمتها اللجنة في دوراتها السابقة فيها؛
- (ب) وأعربت عن تقديرها للعمل الذي اضطلع به السيد Masahiro Igarashi بصفته مدير مكتب التقييم في المنظمة، والذي قدّم إسهامات ممتازة لتحسين ولاية المنظمة على المستوى العالمي؛
- (ج) وأشارت مع التقدير إلى أن عملية تطبيق اللامركزية في عمليات التقييم قد بدأت، وأثنت على الدعم الذي قدمه مكتب التقييم إلى المكاتب الميدانية؛
- (د) وشدّدت على أهمية تنمية قدرات التقييم الوطنية وإشراك الحكومات والمؤسسات الوطنية في عمليات تقييم البرامج القطرية بغية دعم جهودها الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛
- (هـ) وأقرت خطة العمل المتجددة الإرشادية لعمليات التقييم للفترة 2022-2025 على النحو الوارد في الوثيقة PC 132/8؛
- (و) وطلبت تقديم عمليّتي التقييم التاليتين في العروض غير الرسمية التي ينظّمها مكتب التقييم:

(1) تقييم النزوح القسري؛

(2) وخلاصة عمليات تقييم أثر التدخلات الخاصة بالبدور في ظل الأزمات الممتدة.

ثالث عشر - معلومات محدّثة عن خطة عمل مذكرة التفاهم الثلاثية لمقاومة مضادات الميكروبات (بند معروض للإحاطة)

-17 إنّ اللجنة:

- (أ) أخذت علمًا بالتقدم المحرز في الأنشطة الخاصة بمقاومة مضادات الميكروبات والمنفذة في إطار مذكرة التفاهم الثلاثية؛

- (ب) وشجعت المنظمة على مواصلة إتاحة الفرص لعقد مشاورات مع الأعضاء وتقديم المساهمات في عملها في مجال مقاومة مضادات الميكروبات والشراكة الثلاثية؛
- (ج) وشجعت على تعزيز عملية تعبئة الموارد لدعم تنفيذ خطة عمل المنظمة بشأن مقاومة مضادات الميكروبات للفترة 2021-2025.

رابع عشر - التقرير المرحلي عن تنفيذ توصيات لجنة البرنامج (بند معروض للإحاطة)

18- أخذت اللجنة علمًا بالتقرير المرحلي عن تنفيذ توصيات لجنة البرنامج.

خامس عشر - الجدول الزمني المؤقت للدورة الثالثة والثلاثين بعد المائة للجنة البرنامج (بند معروض للإحاطة)

- 19- مع مراعاة المادة الثالثة من اللائحة الداخلية للجنة البرنامج، أوصت اللجنة بإدراج بنود تتعلق بما يلي:
- (أ) معلومات محدثة عن استعراض عملية صياغة الإجراءات الموحدة لسياسات المنظمة وخطوطها التوجيهية الطوعية واستراتيجياتها وخطط عملها؛
- (ب) ومعلومات محدثة عن السياسات بشأن البيانات؛
- (ج) ومعلومات محدثة عن المنصة الدولية للأغذية والزراعة الرقمية؛
- (د) ومعلومات محدثة عن عمل منظمة الأغذية والزراعة بشأن نهج "الصحة الواحدة".

سادس عشر - موعد ومكان انعقاد الدورة القادمة

20- أخذت اللجنة علمًا بالمواعيد المقترحة لانعقاد دورتها الثالثة والثلاثين بعد المائة خلال الفترة الممتدة من 16 إلى 20 مايو/أيار 2022 وأقرت بأنه سيجري تحديد الترتيبات الخاصة بالدورة في ضوء تطور القيود المفروضة لاحتواء جائحة كوفيد-19.

سابع عشر - أية مسائل أخرى

21- أحاطت اللجنة علمًا بالمعلومات المقدمة بشأن مبادرة "بلد واحد - منتج واحد ذو أولوية" وتطلعت إلى تلقي مزيد من المعلومات في دورة مقبلة من دوراتها.